

المُسَوِّكَةُ

في أصول الفقه

تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية

- (١) مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر
- (٢) شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام
- (٣) شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم

جمعها ويصنفها شهاب الدين أبو العباس الفقيه الحنبلي
أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني ، الحراقي ، الدمشقي
المتوفي في سنة ٧٤٥ من الهجرة

حقق أصوله ، وفصله ، وضبط شكله ، وعلق حواشيه

محمد محيى الدين عبد الحميد

الناشر
دار الكتاب العربي
ص ٥٧٦٩ - ١١ بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي الجلال والكبرياء ، وصلاته وسلامه الأتمان الأكمالان على خاتم الرسل والأنبياء ، وعلى آله وصحبه البررة الأتقياء .

وبعد ، فهذا كتابُ « المسودة » الذي تتابع على تصنيفه ثلاثة من أعلام العلماء من آل تميمية الحرائيين :

أولهم : مجد الدين ، شيخ الإسلام ، أبو البركات ، عبد السلام بن عبد الله ابن الخضر ، أحد الحفاظ الأتبات ، المولود في سنة ٥٩٠ هـ والمتوفى في سنة ٦٥٢ هـ من الهجرة .

وثانيهم : ولدهُ الشيخ الإمام ، العلامة ، المفتي ، شهاب الدين ، أبو الحسن عبد الحليم بن عبد السلام ، المتوفى في سنة ٦٨٢ هـ من الهجرة .

وثالثهم : الإمام ، القدوة ، العالم ، الزاهد ، الداعي إلى الله ، الصابرُ على قضاء الله ، شيخ الإسلام ، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، ابن الثاني وحفيد الأول ، المولود في يوم الاثنين العاشر من شهر ربيع الأول من سنة ٦٦١ هـ ، والمتوفى وهو سجينٌ في قلعة دمشق في ليلة الاثنين لعشرين خلت من شهر ذي القعدة في سنة ٧٢٨ هـ من الهجرة عن سبع وستين سنة وسبعة أشهر وعشرة أيام .

وقد كتب كل واحد من هؤلاء العلماء ما كتبه وتركه مسودة ، ثم قيض الله لهم بَلَدِيَّهْم وتلميذهم الفقيه الحنبلي أبا العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى ، الحرائي ، الدمشقي ، المتوفى في سنة ٧٤٥ هـ من الهجرة أي بعد وفاة شيخ الإسلام

ابن تيمية الحفيد بسبع عشرة سنة ، فجمع مسوداتهم ورّتبها وبيضاها ، ووضع علامة تميز كلام كل واحد منهم عن كلام الآخرين .

وأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى الحراني هذا تلميذ من تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية الحفيد ، كما ذكرنا ، وكما تشير إليه عبارة وردت في كلام الحافظ الذهبي أحد تلامذة ابن تيمية ، ونقلها عنه ابن العماد في شذرات الذهب ، وفيها يتحدث عن جمعه مسودة آل تيمية وتبييضها ، وذلك حيث يقول في حوادث سنة ٧٤٥ « وفيها توفي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى ، الحراني ، ثم الدمشقي ، الفقيه الحنبلي ، ولد سنة اثنتين وسبعائة ، وسمع من ابن الموازني وغيره ، وطلب بنفسه ، وكتب الكثير ، وسمع الكثير أيضا ، وتفقه في المذهب وأصول الفقه ، وهو الذي بيّض مسودة الأصول لابن تيمية ورّتبها ، ذكره الذهبي في المعجم المختصر فقال : من أعيان مذهبه ، فيه دين وتقوى ومعرفة بالفقه ، أخذ عني ومعى ، توفي في جمادى الآخرة بدمشق ، ودفن بمقبرة باب الصغير » اهـ .

فسنُّ أحمد هذا يوم مات ابن تيمية ست وعشرون سنة ، وهو حرّاني دمشقي كابن تيمية ، والذهبي يقول « أخذ عني ومعى » فليس من المعقول إذن أن رجلا يعيش في البلد التي يعيش فيها ابن تيمية في الوقت الذي علا فيه ذكره وارتفع صيته ودارت حوله المناقشات الكثيرة - وهو مع كل هذا بلديته وعلى مذهبه - ثم لا يأخذ عنه ولا ينتفع بعلمه ، فهو إذن تلميذ لابن تيمية ، ثم هو من بعد تلميذ لتلامذة ابن تيمية كالحافظ الذهبي .

ومنذ جمع أحمد كتاب المسودة ورّتبها وبيّضها والناس يكتبونه وبتداولونه وينقلون عنه ، ثقة منهم بصاحبه ودقة نظره وجمعه أطراف المسائل وتحريرها ، وقد عثرنا على نصوص في كثير من مؤلفات أهل العلم النّبغة ينقلونها عن المسودة وينصون على نقلهم عنها ، نذكر لك بعضها فيما يلي :

(١) قال الشيخ العالم البارع الواسع الاطلاع محمد بن أحمد السفاريني في شرح عقيدته (٢٦٧/١ طبع دمشق) ما نصه « قال شيخ الإسلام ابن تيمية روح الله روحه في المسودة : التقليد قبول القول بغير دليل ، فليس المصير إلى الإجماع بتقليد ؛ لأن الإجماع دليل ، ولذلك يقبل قول النبي صلى الله عليه ولا يقال تقليد ، وقد قال أحمد رضي الله عنه في رواية أبي الحارث : من قلد الخبر رجوت أن يسلم ، إن شاء الله تعالى ، فأطلق اسم التقليد على من صار إلى الخبر وإن كان حجة ، انتهى ماخصا » اهـ ، وهذا الكلام ويد مبسوطا بأطول من هذه العبارة في ص ٥٥٣ من هذه المطبوعة .

(٢) وقال شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم ، الفتوحى ، للفتحية الحنبلى الأصولى ، في كتابه شرح المختصر فى أصول فقه الحنابلة (ص ١٢٠ ط مطبعة السنة الحمديّة) فى تفسير الطاعة ، مانصه « العبادة هى الطاعة ، قال الشيخ تقي الدين فى آخر المسودة : كل ما كان طاعة ومأمورا به فهو عبادة عند أصحابنا والمالكية والشافعية ، وعند الحنفية : العبادة ما كان من شرطه النية » وهذا الكلام بنصه مذكور فى ص ٥٧٦ من هذه المطبوعة .

(٣) وقال الفتوحى أيضاً فى تقسيم السجود إلى حرام وحلال (ص ١٢٢) ما نصه « فإن السجود نوع من الأفعال ذوات أشخاص كثيرة ؛ فيجوز أن ينقسم إلى واجب وحرام ، فيكون بعض أفرادها واجبا كالسجود لله تعالى ، وبعضها حراما كالسجود للصنم ، ولا امتناع لذلك ، قال المجد فى المسودة : السجود بين يدى الصنم مع قصد التقرب إلى الله تعالى محرم على مذهب علماء الشريعة ، وقال أبو هاشم من المعتزلة : إن السجود لا تختلف صفته ، وإنما الحظوظ القصد » اهـ ، وهذا الكلام بنصه وارد فى ص ٨٤ من هذه المطبوعة .

(٤) وقال أيضا فى بيان مسألة من العموم (ص ١٥٦) : « قال المجد

في المسودة وهذا ظاهر كلام أحمد رضى الله عنه ، لأنه احتج في مواضع كثيرة بمثل ذلك ، وكذلك أصحابنا ، قال الجذد : وما سبق إنما يمنع قوة العموم ، لا ظهوره ، لأن الأصل عدم المعرفة لما لم يذكر .

وهذا الكلام مذكور بنصه في مسألة « قال الشافعى : ترك الاستفصال من الرسول في حكايات الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال » في ص ١٠٨ و ١٠٩ من هذه المطبوعة ، وبين القولين كلام حذفه الفتوحى .

ونستنتج من هذه النقول الأربعة حقيقتين ، أولاهما أن ترتيب المسودة الذى رتبها عليه الحرانى هو بعينه الذى وقع لنا ، فإن الفتوحى يقول في تفسير العبادة « قال الشيخ تقي الدين فى آخر المسودة » والحقيقة الثانية أن النسخ التى وقعت لهؤلاء العلماء كان مبينا فيها بعلامات خاصة ما قاله كل واحد من أئمة آل تيمية الثلاثة ، فإن الفتوحى ينسب الكلام تارة لمجد الدين وتارة لتقى الدين كما رأيت فى النصوص التى أثرتها لك .

* * *

وحين اعترزنا تحقيق هذا الكتاب حصلنا على نسختين إحداهما صورت لنا عن نسخة مصورة محفوظة بين مخطوطات جامعة الدول العربية ، والثانية مخطوطة عنها بخط أحد النساخين ممن شدوا قليلا من العلم ، ولما اعترزنا السير فى العمل رأينا أن من العسير الذى لا يمكن تذليله الاقتصار على هاتين النسختين ، وذلك لأن النسخة المصورة أخذت عن نسخة أصابها الأرضة فأكلت كثيرا من مواضع كلماتها والمصورة عنها قد ترك ناسخها بياضا فى كل مكان من هذه الأمكنة وفى كل مكان تعذر عليه فهم الكلام أو قراءته فوق ما زاد من التحريف والتصحيف ، وتوقفنا وقتا ليس بالقصير حتى هيا الله لنا الحصول على نسخة خطية نسخت فى سنة ١٢٥٥ وكانت فى ملك أحد علماء نجد ، وهى نسخة جيدة الصحة إلا أنها رديئة الخط جدا ،

وبعد أن سرنا شوطا بعيداً في تحقيق الكتاب (إلى ص ١٤٥ من هذه المطبوعة) علمنا أن عند أبناء المغفور له السيد محمد رشيد رضا نسخة كان قد استنسخها لنفسه عن نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وقد تفضل السيد المعتمد بن السيد محمد رشيد رضا بإعارتنا هذه النسخة ، وحينئذ اجتمع لنا من هذا الكتاب أربع نسخ ، وقد رمزنا للنسخة النجدية بالحرف ا وهى التى جعلنا مدار التحقيق عليها ، ورمزنا للمصورة بالحرف ب ، ورمزنا للنسخة السيد محمد رشيد رضا بالحرف د ولم تنقيد فى أصل الكتاب بوحدة من هذه النسخ ، بل اخترنا أوضحها عبارة وأقربها فهما ، ثم نبهنا على ما يخالفها فى حواشى الكتاب ، وتجد ذلك كله مبيّنا فى أسفل صفحات هذه المطبوعة ، وماتعذرت قراءته من مصورة جامعة الدول العربية وضعناه بين معقوفين هكذا [] كما وضعنا بين هذين المعقوفين ما وجدناه من الزيادة فى بعض النسخ عمافى بعضها الآخر ، وقد زدنا من عند أنفسنا حرفاً أو كلمة يتبين بها الكلام فوضعنا ذلك بين هذين المعقوفين أيضاً ، وإذا فما تراه بين المعقوفين على ثلاثة أنواع فكل ما تجده بينهما من غير بيان فهو مما يعد ساقطاً من مصورة جامعة الدول العربية ، وما تراه بينهما وهو من زيادة نسخة على نسخة بينا النسخة المزيد فيها برمزها ، وما زدناه من عند أنفسنا بيناه أيضاً ، وهذا النوع قليل جداً .

* * *

بقى الإشارات إلى ما كتبه كل واحد من أئمة آل تيمية الثلاثة ، وهذه مسألة مشكلة ، فقد وجدنا لكل نسخة من هذه النسخ اصطلاحاً خاصاً ، فأما مصورة جامعة الدول العربية فقد أكلت الأرضة البيان الذى وضعه كاتبها فى أولها ، وأما مخطوطة نجد فلم يشر ناسخها إلى شيء من ذلك بته ، وأما مخطوطة السيد محمد رشيد رضا فقد كتب ناسخها بياناً فى الصفحة الأولى منها ، وزاد على ذلك بأنه كان يكتب فى أوائل الفصول والمسائل كلمة «شيخنا» يريد به شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية ،

أو كلمة «والد شيخنا» يريد به شهاب الدين عبدالحليم بن تيمية ، ومعلوم أن ما ذكره مهملًا عن إحدى هاتين الكلمتين فهو مما كتبه مجد الدين ابن تيمية الجد لأنه هو صاحب الأصل ، والشيخان بعده يزيدان على ما كتبه .

وقد كنا من أول الكتاب نضع الحروف التي وضعها ناسخ النجدية من غير بصر ولا تمييز لأن هذا اصطلاح خاص ومكان علمه قلب الناسخ أو من نسخ عنه ، وليس يعلم الغيب إلا الله ، فلما وقمت لنا مخطوطة السيد محمد رشيد رضا اكتشفنا سر هذه الغوامض ، فأنت ستقف ابتداء من ص ١٤٥ على ما يبين لك ذلك بيانا شافيا ، فما ترك بلا إشارة فهو من كلام الجد ، فكان ترك العلامة له علامة ، وما كتب قبله «والد شيخنا» فهو من كلام ولده شهاب الدين ، وما كتب بجواره «شيخنا» فهو من كلام حفيده تقي الدين .

وإن كنت إنما تريد علم هؤلاء - أو العلم المحرر في حد ذاته - فلن يعينك أن يكون قائله الجد أو الأب أو العليم الزخار .

* * *

و بعد ، فهذا كتاب «المسودة» الذي تتابع على تأليفه ثلاثة من أئمة آل تيمية بعد أن قضيت في تحقيقه ومراجعته سنتين كاملتين ، أو على التحقيق بعد أن قضيت في ذلك أوقات فراغي كلها في مدة سنتين كاملتين ، أقدمه لقراء العربية الذين يهمهم الدقة في البحث ، و بلوغ الغاية في التحرير ، واستقصاء الجهد في التحرى وتتبع أقوال القائلين ، مع استقامة العبارة عن ذلك كله ووضوحها ، وإن أترك القلم حتى أذكر خصيصة هذا الكتاب من بين كتب أصول الفقه المشهورة رغم كثرتها واختلاف طرق مؤلفيها ، فقد راعني في مباحث هذا الكتاب أمران أرى أن لا مندوحة لى عن بيانهما ؛ أما أولهما فبيان أصحاب الأقوال في المسائل المختلف فيها بيانا مستقصيا يدل على طول الباع وسعة الاطلاع ، وأما ثانيهما فهو ما اصطلاح علماء الأصول على

تسمية. « تحرير محل النزاع » فإنك لتقرأ هذا الكتاب في موضوع ما ، فتجد الأئمة الثلاثة يذكرون مسألة ويبينون فيها مذاهب العلماء في إيجاز ، ثم لا يزالون يضعون المسألة بعد المسألة في نفس الموضوع وفي كل مسألة منها يوضحون فرقاً بين قول وقول حتى إذا تمت مسائل هذا الموضوع يكون الفرق بين الأقوال قد اتضح غاية الاتضاح فتستطيع أن تحدد تحديداً دقيقاً موطن اتفاق أصحاب هذه الأقوال وموطن اختلافهم . ولا أشك في أنه قد كان في عزم شيخ الإسلام أن يعيد النظر في ترتيب هذا الكتاب ، وأن يضيف إليه شيئاً من البسط والاستدلال كماداته في سائر مؤلفاته ، ولكن اشتغاله بالدعوة إلى الله ، ووقوفه في وجه الحاسدين له الشاغبين عليه ، واستماع الأمراء والسلاطين إلى أقوال الناقمين وتعرضه للمحنة ، كل أولئك حال بينه وبين ما يريد ، ومع ذلك فالكتاب على حاله من خير ما أخرج للناس من كتب أصول الفقه ، وسيجد منه الباحث غناء عن مطالعة كثير من الأمهات ، جزى الله مؤلفيه عما بذلوا فيه من الجهد خير ما يجزى العاملين المصلحين من علماء هذه الأمة .

ربنا لا تزع قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الوهاب .

كتبه المعز بالله تعالى
محمد محي الدين عبد الحميد

السورة في اصول الفقه
 لمّا كان التّشاور بين
 تيمية و الحارثي
 المتقي و الحارثي
 و كثر من خالف
 الله تعالى
 عنهم



الحمد لله
 دخلت في فقهه
 ابن علي ابن حارث
 بالقرآن الشريفي
 و قد اظهر في هذا
 و قد اظهر في هذا
 و قد اظهر في هذا

عامة عندي
 لكم عندي
 ١٣١٣
 محرم ٢٧



مختار
 التّشاور بين
 في التّشاور بين
 هذا الفقه
 سادس
 البعض
 بالقرآن الشريفي
 قد اظهر في هذا

الراموز الأول

وهو صفحة عنوان الكتاب من النسخة المرموز لها بالحرف ا

يدور على ما هو عليه والمأذون على طلب الفعل وقد عاين من الوهم الذي ينجس ويدور في عقله
 وهذا هو الجواب عليه قلت فيه فاني قد اوردت في اول الكتاب قوله بل انما هو
 قال الله تعالى فاجعلوا لهوا الاثر لاغنى لكم فيه بل قال الله تعالى في سورة الاحقاف
 تحت العقاب على انكم هذا هو الخمار وهو قول القاضي بل هو صفة من جنس
 في الاثر صيغة حقيقة بمعنى هذه العبارة على ما لم يذهب من جنس كلام النفس
 ومنه نفاة فقولنا صيغة الامر عند من استعمله في قوله ان هذا المعنى صيغة عبارة
 تسعير واحاسن فانه قول صيغة الامر مثل قوله ان كذا كذا فانه قول صيغة
 القائلين بالوقوف على الفعل في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 المعنى بالوقوف على الفعل في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 فيه ومنه بعبارة ان في الامر والامر صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة
 هي الامر والامر والامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 الامر والامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 داله على ذلك المعنى وحكاية عنه وادعى ان في قوله بل انما هو صيغة
 الصيغة في الامر وفي قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 لقول الكمال والافليس في الامر وفي قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 قلت في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 فاللفظ والامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 من كذا في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 قد علمنا ان في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 وحاصل قولنا في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 لا يقال في الامر والامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 عالم فان ذلك كله لما انتظم واحد وكان تحقيق فائدة فلا يقال في الامر والامر في قوله بل انما هو
 كما لا يمكن ان يكون معرفة الحكم على ما هو امر بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 بحسب الثواب والعقاب لتعدد المحل كما خلت في العلم بالنسبة الى المعلوق واسم له
 العاقل ان الصيغة في الامر والامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 في الامر والامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو
 وانه لا خلاف في ان حجة الخالف في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو صيغة الامر في قوله بل انما هو

الراموز الثانی

وهو الصحيفة ٤ من النسخة المرموز لها بالحرف ا

التَّحْسِينِ وَالنَّقِيصِ وَفَالَا لَنْ كَسَبَ الْعَادَا دَاغًا لَكُنَّا وَفَا كَدُّهُ وَعَدُّهُ وَصَالُهُ
 عَلَى بَرِّهِ نَاكِبًا وَعَدُّهُ أَلَمْ وَصِيٍّ وَحَمْدٌ زَيْدٌ كَرِيمٌ أَحْسَنَ أَسْمَاءَ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ وَهُوَ مُنْقَذُهُ
 عَلَى الْأَمْرِ نَاكِبًا وَلَا جَوْلَ وَلَا قَوْلَ الْأَنَاسَةِ الْعَظِيمِ لَمْ يَلْجَأْ إِلَى الْكُفْرِ عَدُّهُ
 إِلَهُ الْعَزِيزِ الْعَفْوِ عَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ الْعَزِيزِ يَنْصُورُهُ الْكَرِيمُ الْكَرِيمُ
 رَحِيمٌ أَحْسَنُ الْكَافِرِينَ الْعَرُوفُ الْقِيَمِيُّ الْبُحْرِيُّ الْكَافِرُ
 سَيِّئٌ مِنْ مَوْلَاهُ الْعَفْوُ وَالْعَفْوَانُ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ سِتٍّ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ
 مِنْ سَنَةِ الْفَوْصِيَّةِ وَفِي وَحْدَةٍ مِنْ سَنَةِ الْفَوْصِيَّةِ
 عَلَى مَرْحَلَةٍ مِنْ مَرْحَلَةِ الْفَوْصِيَّةِ وَفِي مَرْحَلَةٍ مِنْ مَرْحَلَةِ الْفَوْصِيَّةِ
 أَرْحَلَةُ الْفَوْصِيَّةِ أَرْحَلَةُ الْفَوْصِيَّةِ أَرْحَلَةُ الْفَوْصِيَّةِ
 أَرْحَلَةُ الْفَوْصِيَّةِ أَرْحَلَةُ الْفَوْصِيَّةِ أَرْحَلَةُ الْفَوْصِيَّةِ

لم يبق في مال السباع بل هو
 الأبقية ما عوجده صنفته ان لا يباع وقد جعل من ثمره
 القواب
 ان يشر لقر وافيت الزم ماحدا عند العطا وكود في حق
 سغود مسرورا كان ذلك لم تنبع ما صنفته وكاننا لم نأثري
 كلام قديم لا يعلم سماعه منزه عن قول وفعل وشيئي
 به انتقي من كلامه واثبات دليلي عند جهلي وحيثي
 ضاربا متعني برحروفه وفردم قلبي وسمعي ومقلتي

الراموز الثالث

وهو الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز لها بالحرف ا

نفسا او ظاهرا وهذا منقول عن الشافعي وامانا واكثر الفقهاء
وقوم يطلقونه على القطعي دون ما فيه احتمال وهذا هو
الفالب على عرف المتكلمين

فصل والظاهر هو لفظ معقول يستدر الى فهم البصير
بجهة الفهم منه معنى مع تجويز غيره مما لا يستدره الظن
والفهم هذا احد الاسفرايين وصوبه الجويني وزيف ما سواه

فصل العموم ما عم شيئين فصاعدا قاله ابو الطيب
والقاضي وهو مدخول من وجوه ٥ قال والدشينا
ومعظم اصحابنا واكابرا الشافعية قالوا به وحده ابو الخطاب
والرازي باللفظ المستغرق بجميع ما يصلح له بحسب وضع

واحد وزاد الشريف المداخي بعد فصاعدا مطلقا وحده ابو زيد
واكابرا الحنفية بما انتظم جمعا من المسميات لفظا او معنى وفروا
قولهم لفظا باسماء الجموع وقولهم معنى بما سوى ذلك
من الفاظ العموم وزيف النجاشي اكد الاول والثالث
بكلام شاف وارضى بانه اللفظ الدال على مسمياه لا يحصر عدد

فصل في حد العلم ذكر ابو الطيب عن اصحابهم فيه
حد وادما لفظ اليقين والارادات والشفقة ثم ذكر المعترلة
وحده بلفظ لا الاعتقاد وابطله بانه لا يدخل فيه العلم القديم
وحده ابن الباقلاني والقاضي ابو يعلى وغيرها بانه معرفة
المعلوم على ما هو به وزيف الجويني اكثر الحدود واختار
تمييزه ببحث وتقييم من غير تحرير حد ٥ قال والدشينا

الراموز الرابع

وهو الصفحة رقم ٥٥٩ من النسخة الرموز لها بالحرف د

وخطابه او على تكليفه بالافعال او على صفة الملافعال فتنت
بالشرع او على هيئة يكون الفعل عليها باذن الشرع قال
بعض اصحابنا قد رخص احمد رحمه الله ان الحكم الشرعي
خطاب الشرع وقوله وقد قال كل واحد من هذه الاقوال
قوم من الناس ولا اختلاف مقامان احد سلة التحين
والتقبيح والثاني كسب العباد
كتب في آخر النسخة المنقولة عنها هذه مائنه

آخر ما وجدنا من المسودة التي بخط الشيخ محمد الدين رحمه
الله وبخط ابنه وبخط حفيده الشيخ تقي الدين رضي الله
عنه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه
وسلم تسليمًا وحسبنا الله ونعم الوكيل

ثم هذا الكتاب على يد الحقيقه حامد بن الشيخ اديب التقي الحسيني
نسخ ومقابلته في المكتبة الظاهرية الكائنه بدمشق الشام
حرسها الله وسائر بلاد المصلحين في او اخر شعبان سنة
الف وثلثمائة وخمسة وعشرين ١٢٥٠ هـ عفي عنها وعن دعا لهما
آمين آمين

الرموز الخامس

وهو الصفحة الأخيرة من النسخة الرموز لها بالحرف د

